

تقرير

واشنطن تقنع حلفاءها بعدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية

يبدو أن الولايات المتحدة تعمل على إقناع حلفائها بعدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود عام 1967، فيما حذرت «هآرتس» من انتفاضة ثالثة على خلفية الاعتراف

أعلن السفير الإسرائيلي في واشنطن، مايكل أورن، أن الولايات المتحدة تحاول إقناع حلفائها بعدم تأييد اعتراف دولي بدولة فلسطينية على حدود عام 1967، عاصمتها القدس الشرقية. وقال للإذاعة الإسرائيلية العامة إن واشنطن «تحاول إقناع حلفائها بأن إعلاناً أحادي الجانب عن دولة فلسطينية لن يدفع السلام، بل سيشجع على حرب في منطقتنا»، مضيفاً أن «موقف الإدارة الأميركية يتمثل في أنه لا بد من المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين». وتابع أن الولايات المتحدة وإسرائيل «تعملان بتعاون وثيق من أجل إعادة الفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات،



ويعد عملية سلام تنجم عنها دولتان للشعبين». من جهة ثانية، كتب المحلل السياسي في صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، ألوف بن، أن «الانتفاضة الثالثة حتمية، وأنها ستندلع في حال اعتراف الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية، لأن القرار لن ينفذ تلقائياً وسيشن الفلسطينيون حرباً للمطالبة بحقوقهم السيادية وطرد الجيش الإسرائيلي من أراضيهم». وأضاف أن توقيت الانتفاضة الثالثة والسبب المباشر لاندلاعها غير معروفين بعد، «لكن ليس مؤكداً انتظار الفلسطينيين الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول».

واستبعد بن أن يتمكن نتنياهو من إقناع الزعماء الأوروبيين خلال جولته الأوروبية الأسبوع المقبل، بمعارضة الاعتراف بالدولة الفلسطينية، لكن حتى لو تمكن من إقناع قسم منهم، فإن «القرار سيمر بغالبية كبيرة والانتفاضة

ستندلع في الغد». ورأى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو (الصورة) وقع في فخ نصبه الرئيس الفلسطيني محمود عباس والأميركي باراك أوباما، وخصوصاً بعدما رفض الاستمرار في عملية أنابوليس وخريطة التسوية التي رسمها سلفه إيهود أولمرت. وخلص إلى أن «الوقت الآن بات متأخراً والعالم ينظر إلى نتنياهو على أنه رافض للسلام وعنيد ويتمنى سقوطه».

بدوره، أشار رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي السابق، الباحث في معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، غيوروا أيلاند، إلى أنه إضافة إلى الضغوط الخارجية على إسرائيل للاعتراف بدولة فلسطينية، أخذت تتعالى أصوات من داخلها تطالب بذلك، بينها مجموعة المثقفين التي وقعت على عريضة قبل أسبوع تطالب بدعم قرار يصدر عن الأمم المتحدة بهذا الصدد. لكن أيلاند رأى أنه لا يمكن لإسرائيل أن

توقع على اتفاق سلام من دون أن يعترف الفلسطينيون بيهودية إسرائيل. ووصف إصرار إسرائيل على ثلاثة شروط لاتفاق مع الفلسطينيين، تتمثل بالتنازل عن حق العودة للاجئين، ونهاية الصراع، ويهودية إسرائيل، بأنها «مصرية».

إلى ذلك، أعلن جهاز الأمن الداخلي التابع للحكومة المقالة التي تديرها حركة «حماس» في قطاع غزة اعتقال عدد من الفلسطينيين بتهمة التخابر مع إسرائيل. وقال المسؤول في جهاز الأمن الداخلي محمد لافي في تصريح لصحيفة «فلسطين» اليومية الصادرة في غزة: «اعتقلنا عدداً من المتخابرين مع الاحتلال في الأيام الأخيرة»، من دون أن يشير إلى عدد المعتقلين.

وأوضح لافي قائلاً «إن الكثير من العملاء الذين اعتقلوا اعترفوا بالتهم المنسوبة إليهم من أول جلسة تحقيق، ومن دون أخذ وقت أو استمرار في الأسئلة». (يو بي أي، أف ب، الأخبار)

مصر

لم تمنع تصريحات رئيس الوزراء المصري عن حقوق أهالي سيناء المهدورة نصف ملثمين محطة لخطوط تصدير الغاز الطبيعي المصري إلى إسرائيل والأردن

تفجير الغاز: الشعب يريد إلغاء التصدير لإسرائيل

وربما هذا ما جعل وزير البترول عبد الله غراب، يقول إن هناك «مفاوضات تجري حالياً لتعديل اتفاقيات الغاز، خاصة تلك الموقعة مع إسرائيل لرفع السعر»، مضيفاً أن «الحملات الإعلامية والرفض الجماهيري لتصدير الغاز يُعدان سندا للمفاوض المصري في الحصول على أفضل المزايا لمصر».

وهذا ما دفع الأردن إلى الرد على هذا التصريح بأنه يتفهم طلب مصر تعديل الاتفاقية التي تتكبد مصر بسببها خسائر يومية تصل إلى 9 ملايين جنيه. لكن «غاز شرق المتوسط»، رأّت أن لا مبرر لتعديل بنود الاتفاقية وللتفاوض بشأن سعر أعلى، حسبما ذكر النائب الأول لرئيس شركة «مرهاف»، العضو المؤسس في «غاز شرق المتوسط»، نمرود نوفيك.

وتنخعي الإشارة إلى أن قصة تصدير الغاز المصري لإسرائيل بدأت في عام 2005 وصاحبها رفض شعبي تمثل في إقامة عدد من الدعاوى القضائية، مستندة إلى أن عقد التصدير شابه قصور شديد، بسبب أن مصر تصدر الغاز لإسرائيل بأسعار تتراوح بين 70 سنتاً و1,5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، فيما يبلغ السعر العالمي نحو 3,79 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وأتاح عقد الاتفاق تصدير نحو 25 مليار متر مكعب لمدة 15 عاماً قابلة للتجديد 15 عاماً إضافية. مؤسس الشركة المتعهدة حسين سالم، باع عام 2008 كل حصته لشركة «بي تي تي» التايوانية، فيما تمتلك الهيئة العامة للبترول المصرية حصة في الشركة تقدر بنحو 68,4 في المئة، والشركة الإسرائيلية الخاصة «مرهاف» (نسبة 25 في المئة وشركة «إمبال - إسرائيل») الأميركية نسبة 6,6 في المئة. ويملك الشركتين الأخيرتين رجل الأعمال الإسرائيلي يوسف مايمان، وهو ضابط الاستخبارات السابق في «الموساد».



التفجير أتى بعد هروب حسين سالم الرجل الأسطورة

القاهرة - محمد فوزي

أربعة أيام فصلت بين زيارة رئيس الوزراء عصام شرف (الصورة) لسيناء، وتفجير خط أنابيب الغاز المؤدي إلى الأردن وإسرائيل، في غرب مدينة العريش أمس، فيما لم تؤت أول زيارة لمسؤول كبير تمارها رغم قوله «جئت للاستماع إلى مطالبكم وأعدكم بفتح صفحة جديدة».

لكن كلمات رئيس الوزراء الجديد في سيناء، التي نزلت برداً وسلاماً على قلوب من حضر لقاءه، لم يتردد صداها في المنطقة التي طالما أشتكى سكانها من التمييز والملاحقات الأمنية.

و يأتي هذا التفجير عقب زيارة مسؤول هو رأس الهرم الحكومي في مصر، وبعد أيام من اتهام الرئيس السابق بتسهيل حصول شركات إسرائيلية على الغاز بأسعار متدنية قياساً بالأسعار السائدة في الأسواق العالمية، وبناءً على علاقته بوزير البنية التحتية الإسرائيلي بنيامين الليعازر.

كذلك جاء التفجير أيضاً بعد هروب الرجل الأسطورة حسين سالم، صاحب شركة «غاز شرق المتوسط» مالكة عقد التصدير، الصديق المقرب من مبارك.

ومع تولى حكومة شرف الآتية من ميدان التحرير، تجددت مطالب إعادة النظر في اتفاقية الغاز، وهو ما حاولت الحكومة تجاهله في بداية عهدها، فيما ذكرت مصادر داخل وزارة البترول أن مصر تحاول الآن إجراء تعديلات على اتفاقية تصدير الغاز لكل من إسرائيل والأردن. وفي هذا الخصوص، أرسلت الوزارة خطاباً إلى الأردن وإسرائيل تطالب فيه بزيادة إيراد مصر السنوي.

القبيلة التونسية تهدد مكاسب الثورة

هاكك ودك

قصة - الهادي رداوي

قفصة الولاية المنجمية، التي تقع في الجنوب التونسي، تتميز بتنوع أصول سكانها الذين ينقسمون إلى فروع عديدة تعرف لدى أبناء تونس بالعروش، أو كما يعرف لدى المشرقيين بالقبائل. وتعد قبيلة الهمامة، كبرى القبائل في البلاد التونسية، وتتفق كل الروايات على أن الجد الأول للهمامة هو همام الذي أعطى اسمه لها، وإن اختلف الرواة حول الوجهة التي قدم منها، فهي الحجاز أم الشام، فإن ما لا يختلف فيه اثنتان هو الأصول العربية للهمامة.

المجموعات السكنية التي تقطن مدن ولاية قفصة في الوقت الحاضر تعرف بأولاد أصمير وأولاد تليجان وأولاد أحمد وأولاد يحيى والعمارمة وإعليم والسند وأولاد أسامة. وعلى مر التاريخ عرفت علاقات العروش تجاذبات تتحكم فيها المصالح الذاتية، وقد عمد نظام الحبيب بورقيبة، ومن بعده بن علي، إلى تجدير

الأخر. معركة استعملت فيها بنادق الصيد وكل الأسلحة الممنوعة قانوناً، وأدت التحقيقات الأمنية إلى إيقاف مجموعة من أعيان الولاية، بينهم أعضاء برلمان ومنتمون للحزب الحاكم في عهد الرئيس المخلوع.

ومع مطلع شهر نيسان، شهدت معتمدية (منطقة) المضيلة المحاذية لمدينة المتلوي معركة أخرى بين أولاد أمعمر وأولاد يحيى وبسنياريو مشابه: شاب أراد أن يحتسي الخمر عنوة في مقهى عمومي وصاحب المحل يرفض ذلك، والنتيجة معركة بين العروش خلفت قتيلاً متأثراً بطلق ناري وفرض حظر التجول وإيقاف العديد من المشبوهين والمقربين من الحزب الحاكم.

«نحن على يقين أن من يقف وراء هذه الأزمات المفصلة هم أذناب التجمع الوحيد الذين لهم مصلحة في تواصل هذا الانفلات الأمني»، هكذا تحدث نجيب، أحد شباب أولاد أمعمر المتضررين من المعركة. ويضيف «لن يهدأ لنا بال إلا حين

إيقاف كل المتورطين في القضية. وبالرغم من الحديث حول استقلال القضاء، فإن كل المؤشرات توحى بأن هناك تساهلاً مع المتهمين. وهذا يؤكد أن هناك أيادي خفية تحرك خيوط اللعبة من خلف الستار».

وفي معتمدية السند، امتدت مناوشة بين تلميذين بالمعهد الثانوي إلى صراع بين الكبار لتصبح مأساة قاتلة، أدت إلى سقوط قتيلين. أحد شهود العيان أكد أنه رأى وجوهاً عرفت بولائها للحزب البائد وليس لها أقباب بالمعهد، وهي تحمل العصي منجهة نحو ساحة المعركة، وهو ما يؤكد أن المعركة هي «نتيجة لأمر دبر بليل».

تتالي هذه الأحداث، التي تأتي على أثر أي محاولة للتشهير بممارسات نظام بن علي، أو مع كل إجراء قضائي، يؤكد أن حزب التجمع وراء كل ذلك، إضافة إلى تحذير نكرة العروش، يسانده في ذلك تقاعس رجال الأمن عن أداء واجبهم، وهو ما أكده محافظ قفصة أثناء لقائه بأعضاء المجلس الجهوي لحماية الثورة بقفصة.